

بدائية وسائل إنتاج زيت الزيتون الجزائري تعيق الانفتاح

العوامل المناخية والإهمال الحكومي يرفعان أسعار المحاصيل ويقلصان التنافسية



قوضت بدائية وسائل الإنتاج والعوامل المناخية والأمراض إنتاجية قطاع زيت الزيتون، ما تسبب في تراجع الأداء في وقت تتزايد فيه شكاوى المزارعين بفعل فقدان العديد من الأسواق في ظل عدم اهتمام السلطات بزيادة تنافسية القطاع الذي يزرع تحت صعوبات لا حصر لها.

لصحافيين بان دائرته تتوقع إنتاج 100 مليون لتر من الزيت خلال هذا الموسم، وأن هذا الرقم سيتم تحقيقه من مساحة إجمالية تقدر بـ 500 ألف هكتار من الزيتون.

ولفت إلى أن "الظروف المناخية التي تسود البلاد خلال هذه الأسابيع تساعد على جنسي المحصول في ظروف مواتية"، رغم أن نفس الظروف القريبة من الجفاف هي التي ساهمت في تراجع المحصول بحسب شهادات مزارعين وعائلات مالكة. وأكد أن اختيار المحافظة تيزي وزو لإطلاق هذه الحملة المحلية تم على أساس ما تتمتع به من مكانة بين الولايات الأولى المنتجة لزيت الزيتون، وخبرة ومهارة أهلها في زراعة الزيتون، مما جعلها في طليعة الولايات التي تتحكم في شعبة الزيتون.

وتعمل وزارة الفلاحة والصيد البحري على توسيع زراعة الزيتون إلى مناطق الهضاب العليا والجنوب، في خطوة تستهدف تعزيز الإنتاج المحلي للزيتون، خاصة بعد النتائج المحققة في محافظات صحراوية كوادى سوف وغرداية، الأمر الذي جعل الجزائر ضمن الكوكبة الأولى للدول المنتجة للزيت والزيتون.

وصرح الوزير شريف عماري في هذا الشأن بأنه "بفضل جهود المزارعين ودعم الدولة عرف البستان المحلي للزيتون توسعا بـ 170 ألف هكتار منها أكثر من 34 ألف هكتار في ولاية تيزي وزو وحدها، الأمر الذي ساهم في ارتفاع المحصول خلال السنوات الأخيرة".

وحسب الملفة بشعبة الزيتون في المحافظة المذكورة سامية حاجية، فإن مردودية الإنتاج تتراوح بين 18 و 20 لترا في القنطار الواحد، وهو ما وصفته بـ "المردودية المريحة" لولا تقلص الإنتاج بشكل كبير خلال هذا الموسم.

وأفادت بيانات رسمية بأن المصالح المختصة حققت لحد الآن إنتاجا يفوق 10 ملايين قنطار، مع تسجيل نقص في مجالات الحفظ والتخزين، مما سيؤثر على نوعية المنتج ويرهن حظوظه في منافسة منتج الدول المتوسطية على غرار



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - أبدي مزارعون وناشطون في قطاع الزيت والزيتون بالجزائر تنشأؤا غير مسبوق بشأن مردودية محصول العام الجاري، الذي ينتظر أن يعرف تراجعا كبيرا بفعل عامل المناخ وبعض الأمراض التي أضرت بالمنتجات، فضلا عن الإهمال الحكومي للقطاع ما قلص تنافسيته على حساب أسواق أخرى.

ويصرى خبراء أن من المحتمل ارتفاع أسعار زيت الزيتون في الأسواق المحلية، ويقلص حظوظ المصدرين على قلتهم من الوفاء بالتزاماتهم تجاه طلبيات الزبائن.

100 مليون لتر قيمة إنتاج زيت الزيتون خلال هذا الموسم من مساحة جمالية قدرها 500 ألف هكتار

وأعرب علي بلعربي، صاحب معصرة زيتون في ضاحية بوفاريك بالقرب من العاصمة، عن خيبة أمل كبيرة لدى المزارعين والناشطين في مجال الزيت والزيتون، بسبب تراجع المنتج خلال الموسم الجاري، لأسباب متعددة ساهمت فيها الظروف المناخية والأمراض وعدم دخول مزارع جديدة لمرحلة الإنتاج. وقال لـ "العرب" إن "الكثير من أصحاب المعاصر قرروا عدم مباشرة نشاطهم، بسبب قلة المرود مقارنة بالموسم الماضي، والعديد من المصدرين فقدوا صفقاتهم نظرا لمحدودية المنتج، وهو أمر يبرح السوق لأن تشهد ارتفاعا لافتا لأسعار الزيت، في ظل عدم القدرة على تلبية حاجيات السوق المحلية".

وكان وزير الزراعة شريف عماري قد أعطى إشارة انطلاق الموسم من ولاية تيزي وزو (عاصمة القبائل) المعروفة بإنتاج الزيت والزيتون، وصرح

متعة جمع الزيتون جماعيا

الزيتون لفترة طويلة وفي أكياس بلاستيكية يؤثر على نوعيته، كما يقلل من قيمته الغذائية، لاسيما وأنه يتوجب عدم ترك الزيتون أكثر من 72 ساعة قبل عملية العصر، وكلما تعدى الحفظ هذه المدة كلما ارتفعت نسبة الحموضة وتراجعت قيمته الغذائية".

وشددت على أن "فترة الجني يجب القيام بها في مرحلة عندما تكون الثمار خضراء وتميل إلى الأرجواني والتخزين في صناديق والعصر في أقرب وقت". وهو أمر غير متاح مقارنة بتعداد المعاصر العاملة وقدراتها على تلبية الطلب وفق توقيت معين، حيث يقدر تعدادها بـ 1700 معصرة زيتون وحوالي 300 مصنع متخصص في التعليب.

لاسيما وأن المستهلك بات أكثر وعيا حاليا بمواصفات الزيتون الممتاز والبكر والنقي والمكرر وغيرها من الأنواع الأخرى".

وأكد أن "الولوج إلى السوق الدولية يتطلب تكييف مسار الإنتاج والتحويل وفقا للمعايير التقنية والصحية المعمول بها دوليا".

وتبقي البيات الحفظ والتخزين والإنتاج من أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق وثبة عالية في هذا المجال بالجزائر رغم الجهود الحكومية المبذولة لتشجيع وتطوير وتنوع الإنتاج.

وأوضحت في هذا الشأن رئيسة مصلحة الإنتاج بالمعهد التقني للأشجار المثمرة والكروم بيرام فهيمة، بأن تخزين

الموسم الجاري تتطابق مع المعايير الدولية المعمول بها، حيث تحافظ مادة زيت الزيتون على درجة حموضة في أدنى مستوياتها، إلى جانب نوعيات عديدة من مادة الزيتون".

أما مالك مؤسسة أخرى لتحويل وحفظ مادة الزيتون والفواكه والخضراوات صانع احمد، فقد دعا في ندوة انطلقت عشية انطلاق موسم الجني بمحافظة البويرة، إلى "ضرورة إنشاء تعاونيات في الشعبة تساهم في حشد كميات معتبرة من زيت الزيتون توجه للتصدير".

ولفت إلى أن "المؤسسات الوطنية تعمل على إبرام اتفاقيات مع مخابر خاصة تتكفل بمتابعة وتحديد الجوانب التقنية للمنتج وتحديد مكوناته،

تونس وإيطاليا وإسبانيا في الأسواق الدولية.

ويرى مالك مؤسسة لإنتاج الزيتون وزيت الزيتون بولاية البويرة أحمناش نور الدين، أن "هيكلية وتنظيم السوق في هذه الشعبة يعد أمرا جد ضروري، ما يسمح بالحفاظ على القدرة الإنتاجية لهذه المؤسسات، ويحافظ على نشاطها، وأن هناك وثبة في الإنتاج، لكن تبقى مشكلة نقص إمكانيات الحفظ مطروحة، لا يمكننا تخزين أزيد من 50 ألف لتر".

وشدد على "ضرورة مساعدة الفلاحين في عمليات تخزين وحفظ هذه المادة الحساسة حفاظا على قيمتها الغذائية إلى غاية بحث حلول لتصديرها نحو الخارج، وأن نوعية الإنتاج خلال

أوبك تعدّل دفة النفط نحو تمديد خفض الإنتاج

مخاطر كورونا على السوق تفرض الضغط على الإمدادات

خطوة ساعدت في السابق في تخفيف حدة أي خلاف.

وتظهر بيانات أوبك أن تمديد التخفيضات القائمة لثلاثة أشهر، ستقلل مخزونات النفط في الدول الصناعية في 2021 فوق متوسط خمس سنوات، وهو معيار رئيسي تراقبه أوبك، لكن الفاقد سينتقل.

ووضعت الموجة الوبائية الثانية منظمة أوبك تحت ضغوط فائض العرض والخفض معا، ما عسر معادلة ضبط توازن السوق في ظل إغلاق الاقتصادات والمد المعاكس من البلدان التي ضاعفت الصادرات في تحد أوبك جهود ترتيب فوضى النفط.



عبدالمجيد عطار
خيار دول أوبك يعود إلى مخاطر الوباء التي لاتزال موجودة

ووفقا لنتائج مسح أجرته رويترز، ارتفع إنتاج نفط أوبك للشهر الرابع في أكتوبر، وذلك بفعل إعادة تشغيل المزيد من المنشآت الليبية وزيادة الصادرات العراقية، مما أبطل أثر الالتزام الكامل من سائر الأعضاء باتفاق خفض العرض الذي تقوده المنظمة.

وبحسب المسح، ضخت منظمة البلدان المصدرة للبترول المؤلفة من 13 عضوا 24.59 مليون برميل يوميا في المتوسط على مدار شهر أكتوبر، بزيادة 210 ألف برميل يوميا عن سبتمبر وفي تعزيز جديد لا يبنى الاتصال بالقيادة السعودية قبل اجتماع أوبك، مع أنها

في المسألة بين أعضاء المجموعة. وتمديد التخفيضات القائمة والتي تبلغ 7.7 مليون برميل يوميا، أو ما يعادل نحو 8 في المئة من الطلب العالمي، إلى الأشهر الأولى من 2021، هو موقف تدعمه السعودية أكبر منتجي أوبك وأعضاء كبار آخرين في المجموعة فيما تؤيد روسيا زيادة تدريجية.

ويتعين على أوبك-التوصل إلى توازن دقيق بين دفع الأسعار للصعود بما يكفي لمساعدة ميزانيات الدول الأعضاء لكن ليس بشكل حاد يؤدي إلى رفع الإنتاج الأميركي المنافس. ويميل إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى الارتفاع عندما تتجاوز الأسعار 50 دولارا للبرميل.

وبالإضافة إلى التحديات داخل أوبك، بمقدور مالية موسكو تحمل انخفاض أسعار النفط أكثر من الرياض. وقال دويتشه بنك إن أسعار النفط التي تراجعت واحدا في المئة إلى نحو 47 دولارا للبرميل بحلول الساعة 13:25 بتوقيت غرينتش، قد تنخفض بما يصل إلى 10 في المئة إذا لم تمدد أوبك التخفيضات.

وشهد النفط صعودا الأسبوع الماضي مدفوعا بآمال في التوصل إلى لقاح لفايروس كورونا وتوقعات بتمديد التخفيضات.

وقال ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، إن الخلافات بين روسيا وأوبك ليست كبيرة كما كان الوضع في أوائل 2020. عندما أدت الخلافات إلى انهيار المحادثات وارتفاع الإنتاج.

لكن بيسكوف قال إن الرئيس فلاديمير بوتين لا يبنى الاتصال بالقيادة السعودية قبل اجتماع أوبك، مع أنها

وشدد عطار على أن خروج الاقتصاد العالمي من حالة الركود الحالي وعودة مختلف النشاطات المستهلكة للطاقة كالنقل الجوي لن يكونا بسرعة، حتى مع الإعلانات المتعلقة بالتوصل إلى لقاحات ناجحة ضد فايروس كورونا وإمكانية تسويقها بداية العام المقبل.

وكان من المقرر أن تخفف أوبك+ تخفيضات الإنتاج القائمة على برميلين يوميا يوميا اعتبارا من يناير 2021، لكن موجة كورونا الثانية قلصت الطلب على الوقود في أنحاء العالم، مما تسبب في إعادة التفكير

برميل في اليوم". وتابع عطار قائلا "يبقى على دول المنظمة إقناع حلفائها العشرة غير الأعضاء فيها بضرورة اعتماد خيار تمديد العمل بالمستوى الحالي لتخفيض الإنتاج لضمان استقرار سوق النفط ورفع الأسعار أكثر من المعدل الحالي أي إلى أزيد من 48 دولارا للبرميل".

وأبرز وزير الطاقة الجزائري أن خيار دول أوبك بتمديد السقف الحالي لخفض الإنتاج يعود إلى المخاطر التي لا تزال موجودة بخصوص تأثيرات وباء فايروس كورونا المستجد على سوق النفط.

عدّلت منظمة أوبك دفة النفط نحو تمديد خفض بعد مفاوضات واختلافات حول إدارة السوق بين السعودية وروسيا، حيث ترغب الرياض في تمديد التخفيضات القائمة فيما تطمح موسكو إلى دعم زيادة تدريجية للإنتاج، لتنتهي بقرار تمديد الخفض القائم تحت ضغوط كورونا ومخاطر سوق الطاقة.

لندن - أجمعت منظمة أوبك على تمديد خفض الإنتاج في ظل استمرار انهيار الطلب على السفر وضغوط الجائحة على الاقتصاد، مما استوجب تعديل دفة الإنتاج لفرض توازن السوق وضمان الاستقرار وانتعاش الأسعار.

وأكد عبدالمجيد عطار، وزير الطاقة الجزائري ورئيس مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" الإثنين، أن "هناك إجماعا على مستوى المنظمة على تمديد السقف الحالي لتخفيض إنتاج النفط والمقدر بـ 7.7 مليون برميل يوميا إلى الربع الأول من 2021، أي إلى غاية نهاية مارس المقبل، بدلا من المرور بداية يناير المقبل إلى مستوى إنتاج 5.8 مليون برميل يوميا، أي زيادة الإنتاج بحوالي مليوني برميل في اليوم كما نص عليه اتفاق خفض الإنتاج الموقع من طرف دول أوبك وخارجها في أبريل الماضي".

واعترف عطار، في تصريحات أدلى بها للتلغرافيون الجزائري الحكومي، بتحفظ بعض الدول على اقتراح إقرار تمديد السقف الحالي لخفض الإنتاج، بيد أنه أعرب عن ثقائه بتبنيه من جميع دول المنظمة، كما بدأ وثقا من تبني دول أوبك+ قرار تمديد خفض الإنتاج خلال الاجتماع المقرر الثلاثاء.

وأضاف وزير الطاقة الجزائري قائلا "إن لم تواصل دول أوبك نفس الجهود



جهود ضبط السوق لا تنتهي